المحاضرة الثانية
استراتيجيات التنمية الأقتصادية

أولآ : الأستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية :

أثبتت تجارب العديد من البلدان بأن الزراعة تؤدي دورآ مهمآ في تحقيق التنمية الأقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص ، ولا سيما في المراحل الأولى من التنمية ، وذلك استنادآ الى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية ،

١ـ مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الأقتصادية :
تكمن مساهمة الزراعة في التنمية الأقتصادية من خلال العوامل الآتية :

أـ توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان :

ان انتاج الغذاء في البلدان النامية يهيمن على نشاط القطاع الزراعي ، وعند نمو وتوسيع الأنتاج في هذا القطاع الذي يرافق الزيادة المتحققة في مستوى الأنتاجية ، فانه يساهم في توفير الغذاء للسكان عمومآ والذي ينمو بمعدلات مرتفعة ، وكذلك للتوسع السكاني في المدن بشكل خاص ، كما أن التوسع في القطاع الزراعي يساهم في ارتفاع دخول المزارعين ، وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية ، لاسيما وأن مرونة الطلب الدخلية في مثل هذه الأقتصادات مرتفعة جدآ ، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الأنتاج الزراعي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء لتجنب حدوث التضخم ، ولهذا فان التوسع في الأنتاج الزراعي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان .

ب ـ المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة :

ان التوسع في القطاع الزراعي يؤدي الى رفع القوة الشرائية في الريف ، وهذا يمثل حافزآ لزيادة الطلب على السلع المصنعة وتوسيع السوق الصناعية ، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات والجرارات الزراعية ، وان هذا يساهم في توسيع القطاع الصناعي ذاته .

فضلآعن ذلك فان نقل الفائض الزراعي الى مختلف مناطق البلد سوف يعمل على توسيع وتطوير وسائل النقل والأتصالات ، وكذلك الحال عند نقل السلع المصنعة الى المناطق الريفية .

ت ـ زيادة الصادرات الزراعية وتوفير النقد الأجنبي لأستيراد السلع الرأسمالية :
غالبآ ما تتخصص البلدان النامية في انتاج سلع زراعية قليلة لأغراض التصدير ، وعندما يتسع الناتج سوية مع انتاجية السلع المعدة للتصدير ، تزداد الصادرات والنتيجة هي ايرادات أكبر من النقد الأجنبي ، فالفائض الأقتصادي يقود الى تكوين رأس المال عندما يتم استيراد السلع الرأسمالية بالعملة الأجنبية المتوفرة . وعندما تتحقق التنمية نتيجة للتصنيع فمن المحتمل أن تنخفض نسبة صادرات البلد النامي من السلع الأستهلاكية في اجمالي صادراته ، للأحتياج المحلي الى كميات أكبر من الأنتاج بدلآ من المواد المستوردة ، ان مثل هذه المواد هي احلال واردات ومن ثم المحافظة على النقد الأجنبي .

ان التوسع في انتاج السلع الزراعية لأغراض التصدير لا يقتصر هدفه على توفير العملة الأجنبية ، وانما يحافظ عليها أيضآ ، فضلآ عن نمو قطاعات الأقتصاد الأخرى ، اذ يمكن استخدام الأيرادات من النقد الأجنبي في بناء الصناعات الأخرى ، وتساعد في اقامة صناعات جديدة من خلال استيراد المواد الخام النادرة والمكائن ومعدات رأس المال والمعرفة التقنية .

ث- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة :

ان نمو وتوسع القطاع الزراعي يساهم في زيادة دخول المزارعين والعاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي الى زيادة عوائد الدولة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول المزارعين ، وهكذا فان تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة .

ج- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية كمواد خام :

يؤدي القطاع الزراعي دورآ كبيرآ في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي ، ولاسيما الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وغيرها ، وهذا يؤدي الى تطوير الصناعة وتوسيعها ، وكذلك تعزيز الروابط بينها وبين الزراعة ، كما أن توفر المواد الأولية تغني عن الحاجة الى الأستيراد وتحمل التكاليف الباهضة من قبل الأقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص ، فضلآ عن أنه يوفر النقد الأجنبي للبلد ، لهذا فان القطاع الزراعي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام لها .

ح- تحسين رفاهية سكان الريف :

ان الزيادة في دخول سكان الريف كنتيجة للفائض الزراعي تتجه نحو تحسين الريف ، حيث يبدأ الفلاحون باستهلاك أكبر ذو قيمة غذائية أعلى ويقطنون في بيوت تتلاءم مع السياقات الحديثة مثل الكهرباء والأثاث وغيرها واقتناء الملابس الجاهزة ، ويتمتعون بخدمات التعليم والصحة ، وتسهيلات السقي والنقل والأتصالات وغيرها . وهكذا للفائض الزراعي المتزايد تأثيرآ كبيرآ على رفع مستوى معيشة سكان الريف .

٢- مشكلات الزراعة في البلدان النامية :

هناك حقيقة مهمة هي أن الزراعة كانت وما زالت العلاقة الأضعف في حلقة التنمية ، اذ فشلت البلدان الأقل تطورآ عموماً في انتاج الغذاء والمحافظة على سرعته مع الطلب عليه ، وبالتالي سبب هذا الأخفاق تفاقم سلسلة كاملة من مشكلات أخرى ، **أما أسباب فشل الزراعة فيمكن اجمالها بالآتي :**

١- نمو السكان السريع .
٢- تواجه البلدان النامية صعوبات عندما تحاول نقل التكنولوجيا الخاصة بتوسيع الخدمات الزراعية ، لاسيما البذور ، المبيدات ومكافحة الآفات الزراعية وغيرها .
٣- ان الأستثمار في البنى الأرتكازية (التحتية) الزراعية غير ملاءم وغير كاف .
٤- حاجة البلدان النامية الى اصلاح زراعي حقيقي وتوزيع الأراضي الى أولئك الذين لا يملكون ، مع الزامهم باتفاقات قانونية مشروطة تحقق شروط العدالة
٥- ان شروط التجارة الدولية ما زالت في غير صالح البلدان النامية ، فأسعار السلع الزراعية انخفضت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، بينما كانت أسعار السلع الصناعية في ارتفاع مستمر .

٣- مشكلة الفائض الزراعي في الدول النامية :

ان مشكلة الفائض الزراعي هي واحدة م الأقتصادي ن المشكلات المتعلقة بتخصيص الأستثمار بين قطاعي الزراعة والصناعة في الأقتصاد المتخلف ، الذي يتميز بوجود قطاع زراعي كبير ينتج المحاصيل الغذائية بشكل رئيسي الى جانب قطاع حديث وهو القطاع الصناعي المتخصص بانتاج السلع الأستهلاكية والأستثمارية ، وأن هناك اعتمادية متبادلة بين القطاعين ، حيث تتطلب عملية التصنيع في البلدان النامية الى جانب تخصيص أرصدة استثمارية كبيرة في القطاع الصناعي ، زيادة انتاج قطاع الزراعة من الغذاء والمحاصيل لأطعام العمال وتلبية مستلزمات الصناعات كمواد خام لتصنيعها ، فضلآعن نقل فائض قوة العمل المتوفرة في القطاع الزراعي التقليدي الى القطاع الصناعي بهدف توسيعه .

وعلى افتراض أن الفائض الزراعي يؤدي دورآ حيوياً في تطوير الأقتصاد المتخلف وتحديداً وضع حدود معدلات التصنيع الممكنة ، وما لم يتم تجهيز القطاع الصناعي الحديث بالمنتجات الزراعية المتزايدة سوف تتعثر عملية التصنيع ، وهذه هي مشكلة الفائض الزراعي الذي يشكل جزءآ مهمآ من الفائض .